

قرار رقم (١٧٠) لسنة ٢٠١٢

بتاريخ ٢٠١٢/ ٨/ ٢٧

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين
التكميلي للعاملين بشركة بيع المصنوعات المصرية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد الموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٢ بقبول تسجيل
صندوق التأمين التكميلي للعاملين بشركة بيع المصنوعات المصرية برقم (١٨٥).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١١/٩/٢٢
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم (٦٦)

لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من
الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
بـ ٢٠١٢/٨/١٦ .

ق ر ر

مادة (١١) : يستبدل بنصوص المادة (٢/٣) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية)
وعنوان البند (٣) والبند (٥/أ) من الباب الثالث (المزايا والتعويضات) النصوص التالية:-

الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٣) :

٢- موارد سنوية بواقع ٤٦٠.٠٠٠ جنيه ويشتترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً إعتباراً من تساريف وقصف صرف المزايا التأمينية.

الباب الثالث : (المزايا والتعويضات)

٣- في حالة انتهاء الخدمة بسبب المعاش المبكر أو النقل أو الاستقالة بناء على رغبة العضو أو دون اعتراضه :-

.....

٥- تراعى الأسس التالية عند حساب الاشتراكات وصرف المزايا:

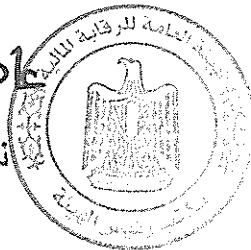
أ- أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لقواعد الأجور السارية بالجهة في ٢٠١١/٧/١ مثبتاً بقيمته في هذا التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيأ كان سند اقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة. ويضاف إلى هذا الأجر بدل التمثيل أو التفرغ ويحتسب الحافز بالنسبة للإداريين والعمولة بالنسبة للبيعيين بأن يؤخذ متوسط بين: متوسط الأربع فترات من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ المعتمد وأعلى حافظ أو عمولة بيعية خلال أعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٨.

مادة (٢) : يسري هذا القرار إعتباراً من ٢٠١١/٩/٢٢ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦